الأمم المتحدة

S/2008/501

مجلس الأمن

Distr.: General
29 July 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٢ (٢٠٠٨) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وهو يغطي التطورات الرئيسية في تيمور – ليشتي وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريري المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/26).

٢ – وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، كانت البعثة تتكون من عنصر مدني يضم ٣١٩ موظفا دوليا (من بينهم ١١٧ امرأة)، و ٨٤٦ موظفا وطنيا (من بينهم ١٤٧ امرأة)؛ و ١ ٥٤٢ ضابط شرطة (من بينهم ٧٦ امرأة)؛ و ٣٣ من ضباط الاتصال العسكريين وضباط الأركان (جميعهم رجال). واستمر ممثلي الخاص، أتول كهاري، في تولي قيادة البعثة والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وساعده في ذلك نائب الممثل الخاص لدعم شؤون الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، فين ريسكي – نيلسون.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

٣ – سيطرت الأحداث المؤسفة التي وقعت في ١١ شباط/فبراير والرد عليها على البيئة السياسية والأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ذلك اليوم، شنت المجموعة المسلحة بقيادة الهارب ألفريدو رينادو، قائد الشرطة العسكرية السابق بالقوات المسلحة التيمورية، هجمات مسلحة منفصلة على الرئيس جوزيه راموس – هورتا ورئيس الوزراء

310708 310708 08-43222 (A)

كاي رالا سانانا غوسناو، والذي نتج عنه إصابة الرئيس بجراح شبه مميتة ووفاة رينادو. وأدى التدخل الطبي السريع في ديلي وفي وقت لاحق في أستراليا إلى إنقاذ حياة الرئيس.

٤ - ومثلت الحوادث تحديا غير متوقع وخطير لمؤسسات الدولة، ولكن مما يبعث على التشجيع، وعلى عكس أحداث عام ٢٠٠٦، لم يؤد الوضع على عجل إلى أزمة تزعزع استقرار المجتمع بأكمله. واستجابت مؤسسات الدولة بطريقة ملائمة وتتسم بالمسؤولية وتحترم الإجراءات الدستورية. وأبدى رئيس الوزراء قيادة تتسم بالصلابة والتعقل؛ وعمل البرلمان بفعالية كمحفل للمداولة استجابة للأحداث؛ وحث زعماء جميع الأحزاب السياسية مؤيديهم إلى التزام الهدوء، في حين أبدى السكان بصفة عامة ثقة في قدرة الدولة على التعامل مع هذا الوضع. وبدأ مكتب المدعي العام تحقيقا جنائيا فوريا عقب الهجمات. وفي ٢٠ شباط/فبراير، وافق البرلمان على قرار يوصي بأن تتفاوض الحكومة مع الأمم المتحدة لتشكيل لجنة دولية للتحقيق في أحداث ١١ شباط/فبراير. وفي ٢٧ أيار/مايو، رد رئيس الوزراء باقتراح في أن ينظر البرلمان في إعادة صياغة القرار بمنع أي ازدواج مع التحقيقات الجنائية الوطنية الجارية.

٥ - وأعلن البرلمان عقب الهجمات مباشرة حالة الطوارئ مع فرض حظر التجول في جميع أنحاء البلد. وفي ١٧ شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على قرار بتكليف قائد القوات المسلحة التيمورية بإنشاء قيادة مشتركة تضم أفرادا من القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي للاطلاع بالعمليات الأمنية خلال حالة الطوارئ. ونظرا لأن الحالة الأمنية ظلت هادئة، فإن حالة الطوارئ انخفضت تدريجيا في نطاقها الجغرافي ودرجتها عبر البلد. وبحلول ٢٣ نيسان/أبريل، كانت حالة الطوارئ مطبقة فقط على مقاطعة إيرميرا، حيث تجمع مهاجمو الرئيس، وتولى قيادتهم في ذلك الموقع مساعد لرينادو يُدعى غستاو سالسنها. وانتهت حالة الطوارئ في مقاطعة إيرميرا في ٢٢ أيار/مايو، مما أدى أيضا إلى إنهاء الأساس القانوني للقيادة المشتركة، التي قام مجلس الوزراء بإلغائها بصفة رسمية في ٤ حزيران/يونيه وتم حلها في ١٩ حزيران/يونيه.

٦ - وكان إنشاء قيادة مشتركة استجابة مفهومة لأحداث ١١ شباط/فبراير، وساهمت في استسلام أعوان رينادو (انظر الفقرة ١٦ أدناه). ومع ذلك كانت أوجه القصور المعروفة للمؤسسات الأمنية فيما يتعلق بالمعايير المهنية واحترام سيادة القانون، وهما مسألتان مدرجتان في صلب ولاية البعثة، وأصبحتا واضحتان مرة أخرى. وقام أمين حقوق الإنسان والعدالة بفتح تحقيقات في ٤٤ قضية انتهاكات زعم أنها ارتكبت في مناطق عمليات القيادة المشتركة (انظر الفقرة ٣٠ أدناه). وفي حين أن عدد انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام

السلطة المبلغ عنها انخفضت في الجزء الأخير من حالة الطوارئ، مما يشير إلى أن بعض الجهود قد بُذلت لخفضها، فإنه كان من الجلي إحراز تقدم ضئيل في التحقيق أو إسناد المسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة خلال المرحلة الأولى من حالة الطوارئ، وقد جرى حل الفريق الذي أنشأته القيادة المشتركة المسؤولة عن هذه التحقيقات عند حل القيادة المشتركة ذاتها. وأشارت الحكومة إلى التزامها بمعالجة أوجه القصور هذه، والتي تعتبرها تحديات طويلة الأجل. ومع ذلك، لا يزال الخطر قائما والمتمثل في أنه، في غضون ذلك، ستؤدي تلك الحوادث إلى زيادة ترسيخ أساليب السلوك غير الملائمة والمفهوم السائد بالفعل بأن قوات الأمن والدفاع تحظى بالإفلات من العقاب.

٧ - وأدت فاة رينادو، الذي لعب دورا ملحوظا في تعثر معالجة قضايا ''مقدمي الالتماس للقوات المسلحة التيمورية'' (انظر S/2008/26، الفقرة ٦) والمشردين داخليا، إلى فتح احتمالات جديدة لمعالجة هذين الأثرين المتبقيين المترتبين على أزمة عام ٢٠٠٦. واستجابة لنداء موجه من الحكومة لعقد اجتماع لإجراء حوار في ٨ شباط/فبراير، بدأ عدد صغير من مقدمي الالتماس في الحضور إلى معسكر في إيتاراك لاران بديلي. وعقب وقوع هجمات ١١ شباط/فبراير، تسارع معدل عمليات الوصول، وبلغت ٧٠٩ في نهاية أيار مايو. وفي ٤ حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة مرسوما تشريعيا يقدم عروضا شاملة من التعويضات المالية لمقدمي الالتماس الذين قرروا العودة للحياة المدنية، وهم الأغلبية العظمى. وبينما لا يزال يتعين معالجة المظالم الأصلية التي أدت إلى فرار مقدمي الالتماس أصلا، والتي بلغت ذروتها في نهاية المطاف بأزمة عام ٢٠٠٦، فإن العروض الشاملة التي وافق عليها مقدمو الالتماس تعتبر تطورا إيجابيا. وفي بداية آذار/مارس، تسارعت أيضا بصورة ملحوظة عمليات عودة المشردين داخليا (انظر الفقرة ٤٥ أدناه).

ألف - دعم الحوار والمصالحة

٨ - استجابة لأحداث ١١ شباط/فبراير، أثبتت آليات الحوار والتنسيق التي أنشأتها بالفعل الحكومة والبعثة فعالياتها مرة أخرى. وفي صباح ١١ شباط/فبراير، التقت الحكومة والبعثة وقوات الأمن الدولي في اجتماع طارئ لمنتدى التنسيق الثلاثي (انظر S/2007/50، الفقرة ٤٠؛ و S/2008/513 الفقرة ٢٧؛ و S/2008/26، الفقرة ١٠) والذي دعا رئيس الوزراء إلى عقده لتنسيق تدابير الأمن. ولدى عودته إلى ديلي من نيويورك، في اليوم التالي، قام ممثلي الخاص بجهود مكثفة لإجراء مساعي حميدة لدى مجموعة عريضة من العناصر الفاعلة بما في ذلك رئيس الوزراء، والرئيس بالنيابة فرناندو ''لاساما'' دي أروخو، والسلك الدبلوماسي، والأحزاب السياسية. واتسمت تلك الجهود بالأهمية لكفالة تبادل المعلومات،

وتدعيم الوحدة فيما بين العناصر الفاعلة السياسية وتنسيق المسائل الأمنية والسياسية. وقد خدمت أيضا الغرض الأوسع نطاقا المتمثل في تشجيع ممارسات الحكم الديمقراطي الرشيد، بما في ذلك صنع القرارات التي تستند إلى السياسات والتخطيط التي جرى وضعها بصورة مؤسسية. وحث ممثلي الخاص أيضا على القيام بعمليات وضع السياسات القائمة على المشاركة والتي يمكن أن تنعكس فيها آراء المعارضة والمجتمع المدني.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت ثلاثة اجتماعات للجنة التنسيق رفيعة المستوى (بما في ذلك اجتماع مطول مع أعضاء المجلس الأعلى للدفاع والأمن، ومجلس الدولة، ورئيس الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (جبهة فرتلين) وأمينها العام) وتسع اجتماعات لمنتدى التنسيق الثلاثي. وعلاوة على ذلك، واصل ممثلي الخاص الدعوة إلى عقد اجتماعات شهرية (٥ خلال الفترة المشمولة بالتقرير) مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك تلك التي ليس لديها تمثيل برلماني. وفي الاجتماع المعقود في ١٤ شباط/فبراير أدانت الأحزاب بالإجماع الهجمات الموجهة إلى الرئيس ورئيس الوزراء. وواصل ممثلي الخاص أيضا اجتماعاته الأسبوعية مع الرئيس (أو مع الرئيس بالنيابة في حالة غيابه) ومع رئيس الوزراء، واجتماعاته الدورية مع رئيس البرلمان. وواصل نائب ممثلي الخاص اجتماعاته الأسبوعية مع نائب رئيس الوزراء، وهي مناسبة هامة لتنسيق الجهود لدعم استراتيجيات الإنعاش الوطني.

١٠ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أكد الرئيس، في خطابه الجماهيري الرئيسي الأول بعد عودته إلى تيمور - ليشتي، أهمية الحوار واستغلال خبرات ومهارات جميع الزعماء التيموريين لمعالجة القضايا ذات الأهمية القومية. ودعا بصفة خاصة الحكومة إلى العمل مع جبهة فريتلين باعتبارها ''الحزب الحاصل على معظم الأصوات''. وتعتبر الاجتماعات الموسعة للجنة التنسيق الرفيعة المستوى (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، والتي تشمل حاليا قيادة جبهة فريتلين، خطوة بناءة نحو اكتساب توافق آراء وطني واسع النطاق بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه البلد. وواصل ممثلي الخاص تيسير ودعم هذه النُهج الشاملة وعقد اجتماعات أسبوعية مع الأمين العام لجبهة فريتلين. وأبدى الرئيس التزامه بالحوار على جميع المستويات، وشارك في ثلاثة حوارات مجتمعية في ديلي دعما لإعادة إدماج المشردين داخليا.

١١ - ومما يدعو إلى التشجيع أن جبهة فريتلين قد واصلت الاضطلاع بدور هام باعتباره معارضة ملتزمة وفعالة داخل البرلمان، الذي تعترف بشرعيته. وهي تواصل وصف الحكومة، التي شكلها التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بقيادة رئيس الوزراء، بأنها غير دستورية ''حكومة الأمر الواقع'' (انظر S/2007/513، الفقرة ٤). ولم تنجح في نهاية المطاف العروض

المقدمة من جبهة فريتلين إلى الرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية، وهي عضو بالائتلاف من أجل أغلبية برلمانية، لتشكيل تحالف، في إضعاف الائتلاف، ولكنها ساهمت في إغراق الرابطة في معركة علنية على الزعامة. وبينما يبدو الائتلاف من أجل أغلبية برلمانية مستقرا على الأقل على المدى القصير أو المتوسط، فإن التجربة تصور الهشاشة الكامنة في بعض الأحيان في أي ائتلاف حكومي، والذي يعمل بصورة علنية في ديمقراطية شابة ومتعددة الأحزاب مثل تيمور الشرقية.

باء – تعزيز الحكم الديمقراطي

١٢ – إضافة إلى جهود المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص، استمرت البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي من خلال أنشطة منها زيادة مشاركة المواطنين، وتحسين آليات المساءلة، وتعزيز وظائف الرقابة البرلمانية، ودعم وسائط الإعلام. واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة، ولا سيما من خلال توفير أنشطة التدريب الداخلي وغير ذلك من الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية من أجل الأحزاب السياسية من خلال أربعة مراكز موارد محلية، ومن أجل هيئتين لإدارة الانتخابات. وفي ١١ نيسان/أبريل، نظمت البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، حلقة عمل وطنية بشأن الحكم الديمقراطي، بمشاركة جميع قادة تيمور – ليشتي، كان لها دور هام في وضع جدول أعمال عملية تحقيق الديمقراطية. وتم تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الحكومية، بموافقة مجلس الوزراء في ١٩ آذار/مارس على مرسوم تشريعي بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الدولة لتعزيز المساواة، وعلى قرار بإنشاء جهات لتنسيق الشؤون الجنسانية في جميع الوزارات. وإضافة إلى ذلك، قام مجلس الوزراء بإقرار وتقديم التقرير الأولي لتيمور – ليشتي عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي قدم جهود المساعدة والتيسير في وضعه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٣ – وحتى قبل إعلان رئيس الوزراء في ٨ أيار/مايو عن ”سنة الإصلاح الإداري“، كانت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدمان المشورة في مجال السياسات إلى الحكومة في وضع الأطر اللازمة لإنشاء لجنة للخدمة المدنية، وإعادة صياغة مهام مكتب المفتش العام لتكليفه بأداء مهام مراجعة الحسابات، وإنشاء وكالة لمكافحة الفساد. واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بذل جهوده دعما لبناء القدرات على أداء العمليات الإجرائية والتشريعية ضمن البرلمان. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبعثة ووزير الدولة لتعزيز المساواة الدعم للتجمع النسائي البرلماني في وضع خطة خمسية

(٢٠٠٨-٢٠١٢) لتعميم المنظور الجنساني في عمل البرلمان الوطني. وإدراكا لحقيقة أن الغالبية العظمى من شعب تيمور - ليشتي يطلع على الأخبار عن طريق الإذاعة، تدعم البعثة الإذاعة الوطنية في تركيب جهاز للإرسال، من المنتظر أن يزيد نسبة التغطية الإذاعية في تيمور - ليشتي من ٦٠ في المائة حاليا إلى أكثر من ٨٠ في المائة من أراضي تيمور - ليشتي. كما واصلت البعثة برامج توعية المجتمعات المحلية؛ وتدريب الصحفيين والمنتجين والفنيين؛ والإنتاج والإنتاج المشترك للبرامج الإذاعية، لتقديم المعلومات إلى شعب تيمور - ليشتي ودعم تنمية القدرات.

جيم - الحفاظ على الأمن العام

١٤ - لم يطرأ أي تغير يذكر على قوام شرطة البعثة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير والذي بلغ ١ ٥٤٢ ضابطا (منهم ٧٦ امرأة) في ٨ تموز/يوليه. ومن هؤلاء الضباط تم نشر ٩٦٣ ضابطا في ديلي (منهم ١٤٠ في وحدة الشرطة المشكلة الماليزية، و ١٤٠ في وحدة الشرطة المشكلة البرتغالية، و ٣٨ في وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية، و ٣١ في وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية)، وتم نشر ٥٧٩ ضابطا في مناطق أخرى، منهم ١٠٩ ضباط في وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية (٨٩ في باوكاو و٢٠ في فيكيكي) و ١٠٢ ضابط بوحدة الشرطة المشكلة الباكستانية (٢٥ في إرميرا و٧٧ في بوبونارو). وقد استمروا في أداء المهمة الموكلة إليهم والمتمثلة في إنفاذ القانون مؤقتا، مع زيادة جهودهم الرامية إلى دعم تدريب قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وتنمية مؤسساتها وتعزيزها.

١٥ - ولكفالة عدم تأثر المسؤوليات التي كلفت بها قوة الشرطة التابعة للبعثة، بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦) و ''الترتيب المتعلق بالشرطة'' (انظر الوثيقة S/2007/50، الفقرة ٣٣)، تأثرا سلبيا من طرائق عمل القيادة المشتركة (انظر الفقرة ٥ أعلاه)، أكد ممثلي الخاص في تبادل للرسائل مع رئيس الوزراء في ٢١ شباط/فبراير أن ضباط الشرطة الوطنية المشاركين في القيادة المشتركة للعمليات لن يعملوا بصورة مباشرة تحت إشراف ومسؤولية مفوض شرطة البعثة. أما على الصعيد العملي، فلم تبلغ شرطة البعثة بتاريخ ومدة مشاركة فرادى الضباط في عمليات القيادة المشتركة، مما سبب صعوبات في عمليات منح الشهادات وتخطيط العمليات. لكن مضاعفة جهود شرطة البعثة وضباط الشرطة الوطنية، الذين ظلوا تحت قيادة البعثة بعد ١١ شباط/فبراير، أسهمت رغم ذلك إسهاما كبيرا في الحفاظ على بيئة آمنة. وقد اضطلعت قوات الأمن الدولية أيضا بدور حاسم في هذا الصدد، ولا سيما من خلال دعم الشرطة.

١٦ - وطبقت القيادة المشتركة إجراءات مختلفة للضغط على سالسينها وغيره من شركاء رينادو لدفعهم إلى الاستسلام. وقد التزمت القيادة المشتركة عموما بقواعد الاشتباك المحددة لها، التي لا ترخص لها بإطلاق النار إلا للدفاع عن النفس؛ وقد سجلت حالة وفاة واحدة ناجمة عن استخدام القيادة للأسلحة النارية. وعلاوة على ذلك، تابعت الدولة الحوار، من خلال شتى المحاورين على المستويين الوطني والمحلي، لإقناع سالسينها بالاستسلام بصورة سلمية. وقد أفضت تلك الجهود مجتمعة إلى استسلام سالسينها و ١٢ عضوا من مجموعته في ٢٩ نيسان/أبريل. وبحلول مطلع تموز/يوليه، كان قد تم تحديد هوية ما مجموعه ٢٧ متهما ذوى صلة بهجمات ١١ شباط/فبراير، ولا يزال ٢٣ منهم رهن الحبس الاحتياطي.

١٧ - وكان التعاون بين شرطة البعثة والقيادة المشتركة بشأن المسائل التشغيلية مرضيا على وجه العموم. ولكن وقعت بعض الحوادث المثيرة للقلق فيما يتعلق بنقل المشتبه فيهم والسجناء ومعاملتهم. ففي ٢٧ شباط/فبراير، نُقل أحد المشتبه فيهم من مقاطعة أوكوسي المحاصرة إلى ديلي تحت حراسة شرطة البعثة. وفي منصة الطائرات العمودية في ديلي، قام نحو اثني عشر من أفراد القوات المسلحة التيمورية، يحملون أسلحة ذات ماسورة طويلة، بإجبار شرطة البعثة على تسليمهم المشتبه فيه. وفي ٢٨ شباط/فبراير، اعتقلت عناصر القوات المسلحة التيمورية رجلا، زُعم أنه ألقى بحجر على مركبتهم، واقتادوه إلى مركز المراقبة التابع لشرطة ديلي، وبعد ذلك بوقت قصير وصل أعضاء من القيادة المشتركة وانهالوا ضربا على المشتبه فيه، وصوبوا الأسلحة النارية إلى أحد ضباط شرطة البعثة عندما حاول التدخل لمنع الاعتداء.

١٨ - وفي سياق الأنشطة المنفذة في مقاطعة إرميرا خلال حالة الطوارئ، والرامية بصورة مباشرة إلى جعل سالسينها يستسلم، كان للقيادة المشتركة دور محدد المعالم في مجال الأمن الداخلي. لكن الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية اضطلعت في المناطق الأخرى الواقعة خارج إرميرا، والتي لم تعد حالة الطوارئ مطبقة فيها، بوظائف ومهام إضافية في مجال الأمن الداخلي دون التنسيق مع شرطة البعثة. وقد استمرت تلك الأنشطة دون أساس قانوني حتى بعد انتهاء حالة الطوارئ في ٢٢ أيار/مايو، رغم أن رئيس الوزراء اتفق مع ممثلي الخاص على أنه ليس للقيادة المشتركة أي دور تنفيذي بعد انتهاء حالة الطوارئ. وعلى سبيل المثال، أجرت القوات المسلحة التيمورية على مدى عدة أيام، ابتداء من ٥ حزيران/يونيه، دوريات ليلية في ديلي، فنشرت ثلاث دوريات مسلحة تتشكل كل منها من ستة أفراد، مدعية أن الهدف منها هو منع الاشتباكات بين مجموعات للفنون القتالية. واستمرت الأنشطة التي بادرت بها القيادة المشتركة حتى بعد حل القيادة ذاتها في ١٩ حزيران/يونيه. واعتبارا من ٨ تموز/يوليه، كان هناك ٢٣ مركزا أمنيا ثابتا، أنشأتها في الأصل القيادة المشتركة، لا تزال

قائمة في أحياء منتشرة في جميع أنحاء ديلي، ويعمل بها ٢٥٨ ضابطا من الشرطة الوطنية، وهم لا يقدمون تقاريرهم من خلال الهيكل المعتاد لقيادة الشرطة التي يترأسها مفوض شرطة البعثة.

١٩ - وبعد ١١ شباط/فبراير، عاد الوضع الأمني العام بسرعة إلى طبيعته. وكان معظم الحوادث المبلغ عنها تتعلق باعتداءات وبسلوك مخل بالنظام، واهتمت بها الشرطة على الفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ متوسط عدد الحوادث المبلغ عنها أسبوعيا ٣٤ حادثا، وهو رقم يقل بكثير عن متوسط عددها خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير البالغ ٥٤ حادثا. وتراجع أيضا عدد الجرائم الخطيرة المرتكبة كالقتل والاختطاف والاغتصاب، إذ انخفض من حوالي خمس جرائم في الشهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى نحو أربع جرائم في الفترة الحالية. ويعزى هذا الاتجاه الإيجابي إلى حد بعيد إلى النُهج التي تبنتها شرطة البعثة والشرطة الوطنية، والمتمثلة في نشر دوريات محددة الهدف في المناطق المثيرة للمشاكل، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تعد معرضة بوجه خاص للاضطراب، وفي فرض قيود على التحركات من خلال حظر التجول. وأسهم وجود وأنشطة ضباط الاتصال العسكريين التابعين للبعثة في المقاطعات الحدودية في تحقيق الاستقرار وفي الحفاظ على علاقات جيدة مستمرة بين الوكالات الحدودية لتيمور - ليشتي وإندونيسيا. واضطلع ضباط الاتصال العسكريون أيضا بدور فعال في جمع المعلومات بشأن القضايا التي تؤثر على الأمن في جميع المقاطعات الأخرى.

دال - تدريب الشرطة الوطنية وتنمية مؤسساتها وتعزيزها

٢٠ - وتحقق تقدم ملحوظ في برنامج التسجيل والفرز ومنح الشهادات لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذي استمر وفقاً للترتيب المتعلق بالشرطة. وفي حزيران/يونيه، انتهت عملية منح الشهادات المؤقتة، حيث تم اعتماد صلاحية ٣ ١١٤ ضابطاً (منهم ٥٧٠ امرأة) لتلقي شهادات مؤقتة. ومن بين هؤلاء الضباط، حصل ٥٩٩ (منهم ١٢٦ امرأة) على شهادات الاعتماد النهائية. ويخضع جميع الضباط المتبقين لمراحل مختلفة من برنامج التوجيه، باستثناء ٢٤٢ ضابطاً (منهم ١١ امرأة) تبين إتيانهم أعمال تنال من نزاهتهم، مما استلزم نظر فريق التقييم بقيادة التيموريون في أمرهم، إلى جانب ١١٧ ضابطاً (منهم ١٠ نساء) كانوا مجندين خلال الأزمة التي اندلعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، ويحتاجون إلى الرجوع إلى الأكاديمية لتلقي التدريب الأساسي. وتعرضت عملية منح الشهادات للتأجيل نظراً لعدم اجتماع فريق التقييم الجديد الذي أنشئ بعد تشكيل الحكومة الجديدة؛ واستأنف الفريق اجتماعاته تحت رئاسة نائب المدعي العام في شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

٢١ - وكما أشرت في تقريري السابق (S/2008/26، الفقرة ٥٨)، في منتصف آذار/مارس، قامت بعثة خبراء برئاسة مستشار شؤون الشرطة التابع للأمم المتحدة بزيارة البلد وأصدرت تقريراً قدم توصيات شاملة (انظر S/2008/329) عن المسائل المتعلقة بمهام الشرطة وسيادة القانون الأوسع نطاقاً وإصلاح القطاع الأمني. وعليه، نُشر أعضاء قدرة الشرطة الدائمة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بطلب من ممثلي الخاص، وبدعم من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لثمانية أسابيع تبدأ في ٢٣ أيار/مايو للمساعدة في تنفيذ توصيات بعثة الخبراء. ومن خلال هذا الدعم، وُضعت استراتيجيات بالتشاور الوثيق مع وزير الدولة للشؤون الأمنية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي من أجل وضع جدول زمني لاستئناف قوة الشرطة الوطنية لمهام الشرطة الخاصة بها. وسيستند هذا إلى مراحل إعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية الثلاث الموصوفة في الترتيب المتعلق بالشرطة، مع التسليم بأن المرحلة المبدئية قد اكتملت. وخلال المرحلة الثانية، وهي مرحلة التوحيد، يتوخى التخطيط المبدئي استئناف قوة الشرطة الوطنية تدريجياً لمهام الشرطة في مقاطعات ووحدات محددة بدءاً من آب/أغسطس ٢٠٠٨ على أن تستكمل في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الجدول الزمني لاستئناف الاضطلاع بالمسؤوليات، بالتشاور الوثيق مع قيادة قوة الشرطة الوطنية والحكومة التيمورية. وسيتم تعديل الجدول عن طريق التقييم الدقيق لحالة تأهب قوة الشرطة الوطنية بالاستعانة بخمسة معايير، هي: (أ) البيئة الأمنية؛ (ب) معدلات توظيف الضباط المعتمدين؛ (ج) توافر الشروط اللوجستية التشغيلية الأولية؛ (د) الاستقرار المؤسسي؛ (هـ) الاحترام المتبادل بين القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية.

٢٢ - واستمرت التحديات التي تواجه عملية التوجيه خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر S/2008/26، الفقرة ٢٢). وواصل بعض ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مقاومة إشراف شرطة البعثة؛ وزادت مشاركة أعداد كبيرة من ضباط قوة الشرطة الوطنية في القيادة المشتركة البعيدة عن إشراف شرطة البعثة المتكاملة هذا الاتجاه سوءاً. وسييسَّر استئناف قوة الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤولية عن طريق برنامج توجيه تم تنقيحه وتبسيطه، مع تركيز التدريب الإلزامي على عوامل الكفاءة الرئيسية التي وضعتها ونفذتها بشكل مشترك شرطة بعثة الأمم المتحدة وضباط قوة الشرطة الوطنية. وينبغي أن يسمح هذا بمنح الشهادات النهائية لـ ٨٠ في المائة من قوة الشرطة الوطنية بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقبل إتمام إعادة التشكيل الكامل لقوة الشرطة الوطنية، ينبغي عزل جميع الضباط المتهمين في قضايا تأديبية و/أو جنائية من القوة، وألا يخدم فيها إلا ضباط قوة الشرطة الوطنية المعتمدين.

٢٣- ولا يعني استئناف المسؤوليات إتمام قوة الشرطة الوطنية تطورها بنجاح، ولا استعدادها لتحمل تلك المسؤوليات دون تلقي مساعدة دولية مستمرة. فهي على الأحرى مرحلة أخرى أكثر تطوراً من تطورها المهني، حيث يتعلم الضباط من خلال العمل، في حين لا تزال الأمم المتحدة متواجدة بقوامها لتزويدهم بالدعم والمساندة. فستضع الأساس الذي تقوم عليه العملية الطويلة الأجل لإقامة خدمة شرطة غير منحازة ومهنية. لذا فإنه لا يُقتَرح أن تقلص شرطة بعثة الأمم المتحدة من تواجدها خلال استئناف قوة الشرطة الوطنية لمسؤولياتها. وبدلاً من هذا، ستواصل شرطة البعثة الاضطلاع بدور خطير في الرصد والإبلاغ من جميع المقاطعات، مع التواجد أيضاً لإسداء المشورة، بالإضافة إلى تقديم الدعم التشغيلي، وتولي مسؤوليات مؤقتة في مجال إنفاذ القانون، إذا كانت هناك حاجة إليه وكان مطلوباً. وسيوفر استمرار تواجد وحدات الشرطة المشكلة الأربع الدعم اللازم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وقوة الشرطة الوطنية لصون الاستقرار.

٢٤ - وسيعتمد النجاح النهائي لعملية الإصلاح التي تقوم بها الشرطة في نهاية المطاف على الشرطة الوطنية والتزام الحكومة، بالإضافة إلى المجتمع الدولي الأوسع نطاق، لا سيما بوضع برامج التدريب والتنمية المؤسسية الثنائية المتضافرة والطويلة الأجل، من قبيل البرنامج الذي خططته الشرطة الاتحادية الاسترالية عن طريق برنامجها لتطوير الشرطة في تيمور - ليشتي.

هاء - التعزيز المؤسسي والاستعراض الشامل للقطاع الأمني

٢٥ - في أيار/مايو، اعتمد البرلمان قانون نظم المعلومات الذي يضع تعريفاً عاماً لبنيان الاستخبارات في تيمور - ليشتي. ويمنح مشروع القانون رئيس الدائرة الوطنية للمعلومات السلطة على فروع الاستخبارات التابعة للجيش والشرطة. وبالإضافة إلى هذا، وافق مجلس الوزراء على مرسوم تشريعي بشأن تنظيم وزارة الدفاع والأمن، وهو يحدد بشكل أكبر أدوار هذه الوزارة ومسؤولياتها.

٢٦ - وعلى الرغم من هذه التطورات، تبين المسائل المحيطة بعمليات القيادة المشتركة الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومنظم تجاه تطوير القطاع الأمني، لضمان الفصل الواضح بين الأدوار والمسؤوليات الأمنية الداخلية والخارجية بين قوة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية، من أجل تعزيز الأطر القانونية والنهوض بآليات الرقابة المدنية. وستوفر عملية استعراض القطاع الأمني الجارية بالفعل مدخلات قيّمة في هذه المسائل المتعلقة بالسياسات. والمحور الرئيسي للاستعراض هو مشروع استعراض القطاع الأمني الذي وقّعه في ١٣ حزيران/يونيه رئيس الوزراء ونائب ممثلي الخاص بصفته الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحدد الوثيقة الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة لتحقيق تقييم شامل للقطاع الأمني. وخلال

الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت بعثة الأمم المتحدة أيضاً عملية تقودها الحكومة لوضع سياسة أمنية قومية. وستواصل البعثة المتكاملة العمل بشكل وثيق مع الحكومة، بما في ذلك آلية التنسيق الثلاثية المستويات التي أنشئت في آب/أغسطس ٢٠٠٧ (انظر S/2008/26، الفقرة ٢٧)، للتصدي للتحديات الأوسع نطاقاً داخل القطاع الأمني.

ثالثا – النهوض بحقوق الإنسان وإقامة العدل

ألف – دعم رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٢٧ – شكلت الهجمات التي وقعت في ١١ شباط/فبراير وإعلان حالة الطوارئ الذي تلاها تحديات لاحترام حقوق الإنسان. إلا أن الأمر الإيجابي هو التزام الحكومة بالأحكام الدستورية عند إعلانها لحالة الطوارئ. فلم تنتهك القيود المحددة في التشريعات ذات الصلة المتعلقة بالحق في التنقل وحرية التظاهر والتجمع، والأحكام المتعلقة بقيام أفراد الجيش بتفتيش المنازل ليلاً بموجب أوامر قضائية، الالتزامات الدولية لتيمور – ليشتي. إلا أنه نشأت دواعي قلق خطيرة تتعلق بزيادة الادعاءات المتعلقة بسوء المعاملة، والإفراط في استخدام القوة والترويع من جانب أفراد القيادة المشتركة، لا سيما إبان عمليات إلقاء القبض على الأشخاص. وتلقت بعثة الأمم المتحدة أيضاً تقارير تتعلق بتهديدات بالقتل واعتقالات غير قانونية وأعمال تفتيش للمنازل بشكل غير قانوني وإساءة استعمال السلطة. وقدمت البعثة بشكل منتظم معلومات عن حالات الانتهاك المزعوم لحقوق الإنسان أو إساءة استعمال السلطة إلى السلطات التيمورية المختصة على أعلى المستويات. إلا أن آليات المساءلة تتسم بالضعف الشديد. فحتى في حالات التعرف على الجناة، عادة ما يتم الاكتفاء بتوجيه اللوم إليهم، حتى في حالات الضرب المبرح.

٢٨ – ويبقى العنف الجنساني أحد الشواغل الكبرى في مجال حقوق الإنسان. فكثيراً ما يتم ”حل“ القضايا عن طريق الآليات التقليدية لفض المنازعات التي لا تتمحور دوماً حول الضحايا ولا ينظمها إطار قانوني. وتقدم وكالات الأمم المتحدة كمّاً من الدعم من أجل مواجهة العنف الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك إعداد دليل تدريبي بلغة تيتوم عن العنف المترلي، وتقديم الدعم للحملة الوطنية للرجال لإنهاء العنف ضد النساء، ورسم خريطة لحالات العنف الجنساني، وبناء قدرات السلطات والمجتمعات المحلية لإيجاد سبل لعلاج تلك القضايا. وبالإضافة إلى هذا، بذلت وكالات الأمم المتحدة جهوداً لتشجيع النساء على المشاركة في الوساطة في حالة نشوب نزاع إلى جانب أنشطة حل النزاعات في المجتمع المحلي.

٢٩ - واستمرت المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، اشتملت الأنشطة على التوجيه اليومي لإدارات التحقيق والرصد والتثقيف والترويج؛ والتدريب في مجال حقوق الإنسان تحديدا؛ وحلقة عمل حول إدارة الشكاوى؛ وجلسات إحاطة عن مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الأشخاص المعوقين؛ وإنشاء جهات تحقيق وتثقيف وطنية في مجال حقوق الإنسان؛ وإسداء المشورة لأمين حقوق الإنسان والعدالة بالنسبة لحالة الطوارئ. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التدريب بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لأمين حقوق الإنسان والعدالة مع التركيز بشكل خاص على العنف القائم على نوع الجنس. وخلال حالة الطوارئ، قام أمين حقوق الإنسان والعدالة بزيارات مشتركة لرصد مجالات عمليات القيادة المشتركة، مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ومنظمة القانون وحقوق الإنسان والعدل غير الحكومية المحلية لتوثيق الانتهاكات، مما أدى إلى عرض ثلاثة تقارير على البرلمان من قبل أمين حقوق الإنسان والعدالة. وبحلول ١ تموز/يوليه، بدأ مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة تحقيقات في ٤٤ حالة.

٣٠ - وأُحرز أيضا بعض التقدم في محاسبة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان خلال أزمة عام ٢٠٠٦، على النحو الذي أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة، على الرغم من تواصل المناقشات غير الرسمية بشأن قانون العفو. وجرى تعيين مدع عام دولي بتمويل من مفوضية حقوق الإنسان لمساعدة مكتب المدعي العام في متابعة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق. ومع ذلك، صدر مرسوم رئاسي في ٢٠ أيار/مايو بالعفو عن ٩٤ فردا وتخفيف الأحكام الصادرة عليهم، وعلى الرغم من قانونية هذا الإجراء، فقد اعتبره العديد مقوِّضا للجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد مُنح الإفراج المشروط في أوائل حزيران/يونيه، لوزير الداخلية الأسبق روغيرو لوباتو بعد ما تم تخفيف حكم صدر عليه بالسجن لسبع سنوات ونصف لدوره في أزمة عام ٢٠٠٦ (S/2007/513، الفقرة ١٣)، وسُمح له بالسفر إلى ماليزيا لتلقي العلاج الطبي في آب/أغسطس ٢٠٠٧ ولم يعد حتى الآن. وجرى أيضا تخفيف الأحكام الصادرة بحق تسعة سجناء يقضون أحكاما بالسجن لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية في عام ١٩٩٩. وأفرج عن أربعة منهم في حزيران/يونيه، وسيتأهل أربعة آخرون للإفراج المشروط عنهم بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ومن دواعي القلق أيضا أن أربعة جنود أدينوا في إطلاق النار على ثمانية من رجال الشرطة وقتلهم في عام ٢٠٠٦ (S/2008/26، الفقرة ٣٠) ولا يزال

يتعين إيداعهم في سجن مدني، ويواصلون تجنب الاعتقال بصورة جادة حتى الآن. وجرى إيقاف ضباط الجيش الأربعة عن العمل ولا زالوا يحصلون على أجورهم كاملة، ومع ذلك لم يدفعوا تعويضات لأرامل ضحاياهم كما أمرت المحكمة بذلك كجزء من العقوبة الصادرة عليهم.

٣١ - وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ تم التوقيع على اتفاق يسمح للبعثة بالوصول إلى محفوظات وحدة الجرائم الخطيرة السابقة، والتي سُلمت إلى مكتب المدعي العام في عام ٢٠٠٥. وأعدت البعثة قوائم تفصيلية وتحليلا للمصادر المتاحة في مكتب المدعي العام، الذي يضم ٤٥٨ ملفا من ملفات قضايا التحقيقات الجارية في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عام ١٩٩٩، وغيرها من الوثائق، والأدلة المادية وأدلة الطب الشرعي، وعينات من الحمض الخلوي الصبغي. ومنذ ذلك الحين أنهت البعثة التحقيقات في ٢٠ حالة.

٣٢ - ولا تزال البعثة تعزز وتنفذ بقوة سياسة عدم التسامح مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والحاجة إلى المحافظة على أعلى مستويات النزاهة والانضباط. وتتابع البعثة توفير التدريب لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون، في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وغير ذلك من مسائل السلوك والانضباط، في حين أتيحت برامج التوعية في ديلي وجميع المكاتب الإقليمية. واستمر رصد واستعراض المواقع المحظور ارتيادها على أساس شهري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن حالة واحدة من حالات الاستغلال الجنسي المزعوم، ويجرى حاليا التحقيق فيها من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالإضافة إلى دورة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتضمنة في الدورة التوجيهية للبعثة، شرعت البعثة أيضا في تدريب أساسي إلزامي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آذار/مارس. وحصل ما مجموعه ١ ١٢٩ من الموظفين المدنيين (من بينهم ٢٦٧ امرأة) على تدريب في إطار الدورة التوجيهية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتلقي ٣٩٥ من الموظفين المدنيين (من بينهم ١٢٦ امرأة) التدريب الأساسي الإلزامي، وحصل ٢٤ موظفا مدنيا (من بينهم ١٣ امرأة) على تدريب مُثقِّفي الأقران.

باء - الدعم المقدم لبناء قدرات نظام العدالة وتعزيزه

٣٣ - تواصل الحكومة التركيز على النصوص التشريعية الأساسية، ومن بينها تشريعان ذا أهمية خاصة وهما القانون الجنائي وقانون مكافحة العنف العائلي. ويجري حاليا وضع اللمسات النهائية لمشروع قانون مكافحة العنف العائلي من قبل فريق من خبراء قانونيين وطنيين ودوليين، وسيتم عرضه على البرلمان عند الموافقة على القانون الجنائي. وساعدت

البعثة، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السلطات الوطنية في اعتماد وتنفيذ استراتيجية لقضاء الأحداث. كما قدمت اليونيسيف الدعم لجهود الحكومة الرامية إلى رصد حالة تنفيذ اتفاقيه حقوق الطفل وإبلاغ لجنة حقوق الطفل عنها.

٣٤ - ولا تزال تنمية قدرات موظفي السلطة القضائية مستمرة. ففي ١٤ آذار/مارس، أدى اليمين ١٠ من العاملين في المحاكم الوطنية (من بينهم ثلاث نساء) بوصفهم قضاة ومدعين عامين ومحامين عامين تحت الاختبار. ويتلقى العاملون تحت الاختبار التدريب أثناء العمل والإشراف من موجهين دوليين ووطنيين لمدة سنة واحدة وبعدها يتم تقييمهم ويقومون بأداء اليمين. وهؤلاء القانونيون طلاب من الدورة التدريبية الثانية في مركز التدريب القانوني الذين أنهوا التدريب على الفصول الدراسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر S/2008/26، الفقرة ٣٧). وبدأت في تموز/يوليه دورة ما بعد التخرج الثالثة في مركز التدريب القانوني. واستعرضت البعثة المناهج والمواد التدريبية القائمة للقضاة والمحامين العامين والمدعين العامين وضباط الشرطة، وتواصل جهودها الرامية إلى الدعوة إلى عقد جلسات إضافية بشأن حقوق الطفل وقضاء الأحداث بمركز التدريب القانوني ومؤسسات تدريب الشرطة. ورغم الزيادة في الموارد البشرية، فإن القضايا المتراكمة آخذة في النمو؛ وتقدر حاليا بـ ٧٠٠ ٤ قضية جنائية، ينطوي ما يقرب من ثلثها على جرائم قائمة على أساس نوع الجنس. وقدم فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالعدالة توصيات إلى المدعي العام عن تحسين فعالية علاقة العمل بين الشرطة ومكتب المدعي العام وهو أمر حيوي من أجل رفع القضايا والنظر فيها في إطار النظام القانوني الرسمي على الوجه الصحيح.

٣٥ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة تنسيق الدعم المقدم للحكومة في مجال الإصلاحيات. وافتتح في ٦ حزيران/يونيه مركز تدريب جديد في سجن بيكورا، بمساعدة من حكومتي أستراليا والبرتغال وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري فريق مؤلف من سبعة موظفين وطنيين (من بينهم امرأتان) أنشئ حديثا دورات تدريبية لموظفي السجون لتعزيز مهاراتهم المهنية.

رابعا - دعم "الاتفاق"، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية - والمساعدة الإنسانية

ألف- الدعم المقدم لعملية "الاتفاق"

٣٦ - بعد إقرار مجلس الوزراء لوثيقة "الاتفاق" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2008/26، الفقرة ٤٣)، بدأت الحكومة الإعداد لأول اجتماع لشركاء تيمور - ليشتي في التنمية منذ أزمة عام ٢٠٠٦. وقد ضم الاجتماع، الذي عقد في الفترة من ٢٧ إلى

٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، نحو ٣٥٠ من ممثلي الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف؛ ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ والبرلمان والوزارات، فضلا عن المجتمع المدني، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وخلال الاجتماع، الذي نظم بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي، أطلقت الحكومة الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨، التي تشكل العهد الدولي لتيمور – ليشتي.

٣٧ – والأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ هي (أ) السلامة العامة والأمن العام؛ (ب) الحماية الاجتماعية والتضامن؛ (ج) تلبية احتياجات الشباب، (د) العمالة وتوليد الدخل؛ (هـ) تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية؛ (و) حكومة نظيفة وفعالة. وأسند رئيس الوزراء المسؤولية عن رصد التقدم المحرز في مجال الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتنمية الاقتصادية. وتقوم الحكومة برصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف المحددة في الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ من خلال نظام للأفرقة العاملة المتفق عليه بين كل من الحكومة والمجتمع الدولي. وتقوم البعثة والبنك الدولي بتقديم الخبرة الفنية لاضطلاع وزارة الدولة للأولويات الوطنية بعملها، وقد قام البنك الدولي برعاية الفريق المستقل لاستعراض الأقران لتوفير الاستعراض الخارجي للعملية.

باء – التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

٣٨ – ورغم بذل الحكومة وشركائها لقصارى جهودهم، لم تشهد تيمور – ليشتي تقدما كبيرا في مجال التخفيف من حدة الفقر أو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية منذ أن استعادت استقلالها في عام ٢٠٠٢. ويقل نصيب الفرد من الدخل في الاقتصاد غير النفطي بنسبة تناهز ٢٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٢، مما يوحي بزيادة معدل الفقر. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمارات العامة في القطاعات غير النفطية وغير الغازية إذا ما أريد للاقتصاد أن يشهد نموا حقيقيا في السنوات المقبلة. وقد يأتي بعض هذا الاستثمار من صندوق النفط. وفي الوقت الذي يؤخذ فيه تدني مستوى تنفيذ الميزانية في الحسبان ولا يؤدي إلى تغيير التشغيل الأساسي للصندوق أو استدامته، ثمة حاجة إلى النظر في طرق ”تركيز المصروفات في البداية“ انطلاقا من صندوق النفط لتيسير تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتخفيف من حدة الفقر. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وشركاؤها في الأمم المتحدة تدعو إلى اتخاذ نهج حصيف ومستدام إزاء إدارة الثروة النفطية لتيمور – ليشتي، في إطار برنامج للحد من الفقر بقيادة الحكومة.

٣٩ – وأثناء الاستعراض نصف السنوي للميزانية الذي أجري في تموز/يوليه، اقترحت الحكومة على البرلمان اعتمادا إضافيا من شأنه أن يزيد مجموع ميزانية عام ٢٠٠٨ من مبلغ

٣٤٧,٨ مليون دولار إلى ٧٧٣,٣ مليون دولار. ويشمل ذلك اعتماد مبلغ ٢٤٠ مليون دولار لفائدة صندوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي بغرض التخفيف من وطأة المشاكل الداخلية الناتجة عن زيادات الأسعار على الصعيد العالمي. وفي غضون ذلك، ما فتئت إيرادات نفط تيمور - ليشتي تزداد نتيجة الزيادة المتواصلة لسعر النفط، وهو ما أدى بالحكومة إلى استعراض الدخل المستدام المقدر من صندوق النفط، أخذاً بعين الاعتبار قيود القدرة الحالية التي تؤثر على تنفيذ الميزانية. ومن ثم، قد يكون لزاما على الحكومة النظر في الاستعانة بمصادر خارجية في المجالات الرئيسية التي تفتقر إلى القدرات. وإضافة إلى ذلك، ستكون الحكومة بحاجة إلى تعزيز الأشغال العامة وتنمية الهياكل الأساسية بقوة بغرض توليد فرص عمل أكثر حيث إن نفقاتها الرأسمالية متدنية للغاية.

٤٠ - وأنجز الفريق القطري التابع للأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في آذار/مارس، بصورة متكاملة بين وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بهدف تعزيز برنامج ''توحيد الأداء'' في تيمور - ليشتي. ويهدف الإطار، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، إلى دعم توطيد السلام والاستقرار من خلال (أ) إرساء الديمقراطية والترابط الاجتماعي، بما يشمل بناء الدولة والأمن والعدالة؛ (ب) الحد من الفقر وإيجاد سبل مستدامة لكسب العيش، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب والنساء والمشردون داخليا والمجتمعات المحلية المعرضة للكوارث؛ (ج) الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يشمل التعليم، والصحة، والتغذية، والمياه والتصحاح، والرعاية الاجتماعية والحماية. وستكون البرامج القطرية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة قائمة على أولويات الإطار.

٤١ - وشرعت وزارة الصحة في تنفيذ عدة مبادرات وطنية، بما فيها مجموعة للخدمات الصحية الأساسية ومجموعة للخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة. ويتوقع أن تزيد هذه المبادرات إلى حد كبير من فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة في أنحاء البلد، وأن تضع البلد على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. وإضافة إلى ذلك، شرعت الوزارة في تنفيذ برنامج لعلاج التدرن المقاوم لعدة عقاقير بمساعدة من منظمة الصحة العالمية، التي يتوقع أن تواصل تعزيز البرنامج الوطني لمكافحة التدرن. وبغية صياغة خطة العمل السنوية في مجال الصحة للعام القادم، أجرت وزارة الصحة استعراضا سنويا لقطاع الصحة في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، بمشاركة كاملة من جانب الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية. واضطلعت هذه العملية بدور تحديد الأولويات الوطنية في قطاع الصحة، وهي ستواصل مساعدة الحكومة والشركاء في مواءمة أهدافهم دعما لهذه الأولويات.

٤٢ - وفي ديلي، حيث يوجد حوالي ربع القوة العاملة، يقدر معدل البطالة بنسبة ٢٣ في المائة إجمالا ونسبة ٤٠ في المائة في أوساط من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة. ومع انضمام آلاف الشباب إلى القوى العاملة في كل سنة، يشكل إيجاد فرص العمل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، وهي التي ما فتئت تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة لهذا الغرض. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، شُرع رسميا في تنفيذ برنامج تشجيع عمالة الشباب، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين الحكومة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، تبلغ ميزانيتها الإجمالية ١٦,٥ مليون دولار. ويهدف البرنامج الذي تبلغ مدته أربع سنوات إلى تقديم الدعم في مجال العمالة والتدريب لـ ٠٠٠ ٧٠ من الشابات والشباب في كل المقاطعات. وفي مرحلة بدء التنفيذ، شرع البرنامج في إقامة شبكة من المراكز المهنية للشباب بغرض مساعدة الشباب. كما شرع في تشغيل المعهد الوطني لتنمية القوى العاملة، الذي سيتولى إنشاء نظام للتدريب المهني موجه نحو سوق العمل.

٤٣ - ومن خلال برنامج الحد من الفقر الذي اشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تلقى أكثر من ٢٥٠ مجموعة من مجموعات المساعدة الذاتية في مقاطعات إيكوسي وأينارو وماناتوتو المساعدة بغرض تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال المساعدة على تخزين المحاصيل بطريقة أفضل، وتوفير الشتلات، والتدريب على تقنيات زراعية محسنة. وإضافة إلى ذلك، ساعد صندوق للتنمية المجتمعية على إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية التي تضطلع، على صغرها، بدور حاسم، من قبيل مرافق الري وإقامة الجسور والمدارس والمراكز المجتمعية. وسيركز برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، مدته خمس سنوات وشُرع في تنفيذه في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لفائدة قطاعات السكان المتدنية الدخل من خلال وضع السياسات والتنسيق الاستراتيجي لتعزيز بيئة تمكينية في القطاع المالي. وتوجد حكومة تيمور - ليشتي حاليا في المراحل التحضيرية للتعداد المقبل المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٠، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

جيم - المساعدة الإنسانية

٤٤ - بما أن تيمور - ليشتي من البلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية، فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية على الصعيد العالمي يبعث على القلق بشكل خاص. وما فتئ فريق مشترك بين الوكالات، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي، يسدي المشورة التقنية للحكومة إزاء الإجراءات الممكن اتخاذها للتخفيف من وطأة هذه التطورات في السوق العالمية. وتشمل هذه الإجراءات مواصلة دعم الأرز وكفالة

توافر المؤن، والأهم من ذلك، إتاحة مزيد من الأموال لشراء الأرز على الصعيد الإقليمي أو الدولي تفاديا لنقص الأرز في المستقبل المنظور، حيث إن مخزون البلد من الأرز يكفي لشهرين فقط. وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تعتزم الحكومة تشجيع زراعة المحاصيل الثانية عن طريق توزيع البذور وضمان شراء الحكومة للمحاصيل الثانية.

٤٥ - وقررت الحكومة تخفيض التوزيع الشامل للأغذية على المشردين داخليا في ديلي إلى نصف حصص الإعاشة ابتداء من شباط/فبراير ٢٠٠٨ بغرض تشجيع عودة المزيد من المشردين. ومنذ بداية السنة، أحرز بعض التقدم وغادرت أزيد من ٤٠٠ ١ أسرة مخيمات المشردين داخليا، حيث تلقت مجموعة إنعاش في إطار استراتيجية الإنعاش الوطنية التي وضعتها الحكومة. وقد أُغلق أحد عشر مخيما منها في ديلي، بما في ذلك بعض أكبر المخيمات. وأبدت ٥٠٠ ١٣ أسرة تقريبا إلى الآن نيتها في العودة للتعامل مع وزارة التضامن الاجتماعي. وساهم في التعجيل بالعودة التصور السائد لدى المشردين داخليا الذي جعلهم يعتقدون أن أوضاعهم الأمنية قد تتحسن بموت رينادو واستسلام سالسينها.

٤٦ - غير أن عددا من العراقيل التي تواجه المشردين داخليا لا تزال مثار قلق كبير، بما في ذلك المسائل العالقة مع المجتمعات المحلية التي يعودون إليها مثل النزاعات على الأراضي والممتلكات. ويشجع مجتمع الأنشطة الإنسانية الحكومة على الإبقاء على نهج شامل لعودة المشردين داخليا وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، بما ينسجم مع الأركان الخمسة لاستراتيجية الإنعاش الوطنية التي وضعتها الحكومة (الإسكان، وبناء الثقة في المجتمعات المحلية، وإحلال الأمن والاستقرار، وتوفير الحماية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد المحلي). وفي إطار هذا النهج، ستعرض خيارات العودة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بطريقة منهجية ومستدامة ومناسبة التوقيت وبصورة يمكن التحقق منها. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية حوار وطنية تهدف إلى تعزيز الاتصال، والتنشئة الاجتماعية، وبناء الثقة فيما بين الحكومة وأسر المشردين داخليا ومجتمعاتهم المحلية. وبتوفير بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة إطارا لحماية الأشخاص الذين بصدد العودة أو إعادة التوطين، فإنهما يواصلان أيضا الرصد والمتابعة بشأن الحالات التي تبعث على القلق. ودعمت المنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منظمة محلية من منظمات المجتمع المحلي تدعى Redefeto بغرض إنشاء لجان نسائية في مخيمات المشردين داخليا لحماية ما للمرأة من حقوق الإنسان وتعزيزها ورصد العنف الجنسي والجنساني. وفي آذار/مارس، شرع المجتمع الدولي في تنفيذ استراتيجية انتقالية وتوجيه نداء لجمع مبلغ قدره ٣٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة في إعادة المشردين داخليا وإعادة توطينهم. وجرى حتى الآن تلقي نسبة ٣٠ في المائة فقط (أي ما يناهز ١٠,٥ مليون دولار) من المبلغ المطلوب في النداء.

خامسا – إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل

٤٧ – وبالنظر إلى انشغال الحكومة بأحداث ١١ شباط/فبراير وبحالة الطوارئ التي أعقبتها، وكذلك بعملياتها في مجال التخطيط الوطني، مثل استعراض الميزانية في منتصف العام والأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨، لم يتسن بعد إجراء نقاشات ذات مغزى بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية الملائمة، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٨٠٢ (٢٠٠٨). وبالتالي أقترح الرجوع إلى استراتيجية ونقاط مرجعية متفق عليها في تقريري المقبل.

٤٨ – ويتوخى حاليا تغطية الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية للمجالات الأربع ذات الأولوية لبعثة الأمم المتحدة الصادر بشأنها تكليف، وهي: استعراض وإصلاح القطاع الأمني؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والترويج لثقافة الحكم الديمقراطي؛ إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز الحوار والمصالحة. وستصاغ النقاط المرجعية في تلك المجالات لقياس ما إذا كانت الهياكل والمؤسسات والعمليات اللازمة قائمة لتوفير أساس متين لتحقيق الاستقرار والازدهار على نحو مستدام في تيمور – ليشتي. علاوة على ذلك، يتم وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل في ضوء رصد الأولويات الوطنية؛ وفيما يخص قوة الشرطة الوطنية، فقد وصلت استراتيجية متوسطة الأجل بالفعل إلى مرحلة متقدمة من التنفيذ (انظر الفقرة ٢١ أعلاه).

سادسا – الجوانب المالية

٤٩ – خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥٨/٦٢ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مبلغ ١٧٢,٨ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٠,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٧٥٩,٧ ١ مليون دولار. ووفقا لجدول السداد الفصلي، سُددت تكاليف وحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، فيما غطت المدفوعات لقاء المعدات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة الفترة الممتدة إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

سابعا – الملاحظات

٥٠ – وكانت أحداث ١١ شباط/فبراير هي الاختبار الأول الحقيقي لصلابة مؤسسات الدولة منذ أحداث عام ٢٠٠٦. ولم يسمح زعماء وشعب تيمور – ليشتي لتلك الأحداث

بتهديد الاستقرار الكلي للبلد. وظلت حالة الأمن هادئة. واستمرت الجهود لتشجيع الحوار والمصالحة، فقد جمع الرئيس راموس هورتا جميع الزعماء في اجتماع موسع للجنة تنسيق رفيعة المستوى، وهي آلية لتشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وفي نفس الوقت، واصل ممثلي الخاص جهود مساعيه الحميدة، مما أدى إلى تشجيع سيادة مناخ توافقي أكثر فيما بين الزعماء السياسيين والعمل على ترسيخ تقدير قيمة المعارضة القوية والبرلمان الفعال في صفوف العناصر الفاعلة السياسية. وتمت معالجة مسألة مقدمي الالتماس في الوقت الراهن؛ وبدأ المشردون داخليا في العودة ببطء إلى مجتمعاتهم؛ وأُعلن عن بدء تنفيذ الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨، والتي تشكل الاتفاق الدولي.

٥١ - وفي حين يتعين الترحيب بهذه التطورات الإيجابية، فإنه يتعين أيضا ملاحظة أن الحكومة، في معالجتها لمسألتي مقدمي الالتماس والمشردين داخليا، اعتمدت بشدة على الاستراتيجيات التي تعتمد على التسويات المالية. ويمكن فقط معالجة قضايا معقدة مثل هذه إذا ما استكملت الحوافز المالية بمبادرات اجتماعية وأمنية وسياسية ملائمة والتي تكفل المصالحة النهائية على المستويين القومي والمحلي. ويتطلب هذا، في المقابل، تعزيز مؤسسات الدولة والحكومة حتى يمكنها أن تنفذ بفعالية مثل تلك المبادرات. وستكون هناك حاجة إلى دعم دولي متواصل في الأجلين المتوسط والطويل لمساعدة هذه الجهود.

٥٢ - وكان لأحداث ١١ شباط/فبراير أيضا بعض الآثار المترتبة عليها والتي تثير القلق. وكان إنشاء قيادة مشتركة إجراء استثنائي لمعالجة ظروف استثنائية. وبينما ساهمت في الاستسلام السلمي لسالسنها وجماعته، فإن عدم قدرة القيادة المشتركة أو رغبتها في معالجة القضايا المزعومة للاعتداءات بصورة كافية واستمرار أنشطتها إلى ما بعد انتهاء حالة الطوارئ، عندما أصبحت بدون أساس قانوني، تعتبر ذات دلالة على التحديات المؤسسية الأساسية في القطاع الأمني. وتهدد أوجه القصور هذه احترام سيادة القانون التي كانت الدولة حريصة على عدم تقويضها خلال الأيام الأولى لإعلان حالة الطوارئ؛ وضعف الجهود في إصلاح القطاع الأمني مع تشوش المهام والتسلسل القيادي للقوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية؛ والتأثير السلبي على تطور ثقافة الحكم الديمقراطي بتجاوز الهياكل والعمليات الملائمة لوضع السياسات. وينبغي معالجة التحديات التي تواجه القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية عن طريق إجراء مشاورات واسعة النطاق لتوضيح وتطوير أدوار كل منهما. وستكون من بين التحديات الأساسية التي سيتعين على الحكومة مواجهتها بمساعدة الشركاء الثنائيين في الأجلين القصير والمتوسط تحديد دور فاعل للقوات المسلحة التيمورية في أوقات السلام، وتعزيز تدريبها وتوضيح صلتها بالشرطة الوطنية، ووضع آليات للمساءلة الداخلية والرقابة المدنية.

٥٣ - وأُحرز تقدم في إعادة تشكيل الشرطة الوطنية، وحان الوقت لإتاحة الفرصة لها لتعزيز قدراتها من خلال الاستئناف التدريجي لمسؤوليات الشرطة من الآن وحتى نهاية الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة، بينما يكون عنصر الشرطة التابع للبعثة لا يزال بقوامه الراهن، حتى يمكن للشرطة الوطنية أن تستفيد من دعم شرطة البعثة ومشورتها في ميدان العمل. وفي نهاية الولاية الراهنة، يمكن لأي تقييم لما تحقق خلال مرحلة التدعيم أن يؤدي إلى استنارة التقييم المتعلق بحجم وطبيعة تواجد شرطة البعثة في ظل أي ولاية مستقبلية. وأتصور، مع ذلك، أنه يتعين أن ينطوي أي تخفيض محتمل على الحاجة إلى استمرار التواجد القوي لشرطة البعثة في أنحاء البلد؛ بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة، والتي ستضطلع بدور الرصد والإبلاغ، وتقديم المشورة لدى طلبها، وأن تكون قادرة على تقديم الدعم في مجال العمليات، وفي ظروف الخطر البالغ، تحمل مسؤوليات إنفاذ القانون الداخلي إذا تطلب الأمر ذلك، وطلب إليها الاضطلاع به. وستحتاج الشرطة الوطنية إلى تدريب ودعم لسنوات عديدة، مما يتطلب التزاما مستمرا من المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الثنائيين.

٥٤ - وبالإضافة إلى إعادة تشكيل الشرطة الوطنية، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في جميع المجالات الأربع ذات الأولوية التي عُهد بها إلى بعثة الأمم المتحدة إذا ما أُريد معالجة الأسباب الخفية لأزمة عام ٢٠٠٦: استعراض وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك تنفيذ توصيات لجنة التحقيق؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر وإيجاد فرص عمل للشباب؛ والنهوض بثقافة الحكم الديمقراطي - بما في ذلك استمرار الجهود لتيسير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وكان النهج المتكامل للبعثة ''منظومة أمم متحدة واحدة'' غير مناسب لتقديم دعم متناسق وشامل لشعب تيمور - ليشتي. ونظرا لهشاشة الحالة الأمنية، وكذلك قيود قدرة المؤسسات الأمنية، والمؤسسات الناشئة للحكومة والدولة، فإنه لا توجد توصية في هذه المرحلة بإجراء تعديلات في ولاية وقوام بعثة الأمم المتحدة. وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن مستقبل تيمور - ليشتي كامنة بين أيدي زعمائها وشعبها، فإن استمرار التزام المجتمع الدولي ضروري نظرا لتقدم تيمور - ليشتي نحو الاكتفاء الذاتي.

٥٥ - وختاما، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، أتول كاري، على قيادته، وأتوجه بالتهنئة إلى جميع الرجال والنساء ببعثة الأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة على تفانيهم وجهودهم المفعمة بالعزم على إحراز تقدم لقضية تحقيق السلام والاستقرار لتيمور - ليشتي.